مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز - جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص: تقدم هذه الورقة مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي. تبدأ الورقة بالحديث عن الأوضاع التي آل إليها حال العالم من الناحية الاقتصادية، فتشير إلى أن الأوضاع جد مضطربة مما يتطلب وضع برنامج عمل إصلاحي يصحح الاختلالات ويوفر الأرضية المناسبة التي تسمح بإعادة بناء الوضع على أسس تساهم في تحقيق الرفاه للإنسان. تعتقد الورقة في هذا الصدد أن الاقتصاد الإسلامي يملك الإمكانية التي تؤهله للقيام بالمهمة، لأنه يملك قيماً عالمية ثابتة، ومستقرة ومناسبة لجميع البشر، غير أن هذه المهمة لن تكون سهلة، ولن يكون الطريق معبداً أمامه، فما لم يكن هذا العلم مستعداً لذلك بالإسهام في حل المشاكل التي تعاني منها الإنسانية بعض النظر عن العرق والدين واللون، وما لم يكن العلم على استعداد كذلك لإجراء تعديلات داخلية تأخذ بعين الاعتبار ما حقق على مستوى العالم الإسلامي، بل والعالم أجمع، فإن إنجاز المهمة لن يتحقق بالطريقة الفعالة. إن الورقة تؤكد على أهمية الابتكار والإبداع في الخطة البحثية المقترحة. ومن أجل تحقيق هذا المطلب فإن الورقة تتعرض لبعض النواقص التي تعاني منها الكتابات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي في القديم والحديث، وتختم الورقة بتناول ثلاثة قضايا وهي: الجودة في أبحاث الاقتصاد الإسلامي، وإعداد جيل جديد من الباحثين في هذا التخصص، ثم كيفية تجنيد وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك.

شكر وتقدير

يتوجه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذه الورقة برأي أو مشورة سواء تعلق الأمر بالباحثين في المركز أو غيرهم من العلماء المرموقين في الشريعة أو الاقتصاد، ويبقى مع ذلك الشكر والامتنان الكبيرين موجهان للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي الذي قام بوضع مسودة الورقة، ثم القيام بالتعديلات بناء على الملاحظات التي وردت من المشاركين الفضلاء.

الباب الأول: نحو رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي

تتركز عملية البحث في الكشف عن المعرفة الجديدة، المعرفة التي لا نملكها الآن. إن الأفكار والمؤسسات التي خدمتنا في الماضي، قد لا تكون في وضع يسمح لها بخدمتنا في المستقبل، لأنه من المحتمل جداً أن يكون المستقبل مختلفاً بدرجة كبيرة عن الماضي. لهذا يجب أن تكون رؤيتنا لأبحاث المستقبل في الاقتصاد الإسلامي محكومة برؤيتنا للمستقبل بذاته.

اهتمامات جديدة للاقتصاد

يشغل بال الوجدان الإنساني عدد من التصورات والاهتمامات حول المستقبل، العولمة والترابط الشديد بين أجزاء العالم تمثل واحدة من ذلك، ومنها أيضاً مخاطر البيئة التي تلقى اهتماماً كبيراً بسبب ما نتج عنها من فقدان للثقة في إمكانية استمرار توافر الضروريات اللازمة للحياة على الكوكب الذي نعيش فيه. فالماء العذب والهواء النقي من الأمور المشتركة التي يمس عدم توافرها الجميع وعلى نطاق واسع. التغيرات التكنولوجية، ومرونة أسواق العمل، وسرعة تنقل رؤوس الأموال ...، كلها عوامل تساهم في زيادة القلق الذي يتجاوز المتطلبات المعيشية المتزايدة للبشر. موازاة مع ذلك تشهد العلاقات بين الجنسين تقلبات كبيرة؛ فمفهوم الأسرة لم يعد بالمعنى "التقليدي" المتعارف عليه، ومشكلة الشيخوخة تلقي بتحديات بالغة: مالية، ونفسية، وأخلاقية، مما يجعل البشر في وضع العاجز غير المستعد لمقابلة هذه التحديات بكل كرامة وامتنان.

إنها صرخة مدوية ورثناها من الماضي بسبب تركيز "العلم الكئيب" على الندرة. لقد حاول الاقتصاد الإسلامي خلال النصف الأخير من القرن الماضي معالجة القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي. وبالتأكيد والتركيز على البعد الأخير، معالجة القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي، من قبل الاقتصاديين المسلمين وغيرهم، فإن المراقب يلحظ عدم إيلاء هؤلاء القدر الكافي من العناية والاهتمام لجانب التطورات الكبيرة التي شهدها علم الاقتصاد، مما انعكس من غير شك على العلم الذي نسعى إلى تقديمه وتطويره وإلى القضايا التي نحاول التصدي لها والتي تتسم بالتغير الكبير على مدار الأيام والأعوام. بناء على هذا الواقع سنحاول في هذه الورقة تناول بعض اهتمامات الاقتصاد الجديدة في القرن الحادي والعشرين المشار إليها آنفاً بشيء من التفصيل والتحليل.

الصورة الخافتة للعولمة

إن الكثير من الحماس الذي شهدته السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حيال "ظاهرة العولمة" بدأ في التراجع، فزيادة حجم المبادلات التجارية الذي نجم عنها لم يكن مفيداً لجميع الدول. فالدول الفقيرة لا تزال تئن تحت وطأة الفقر المدقع. وفي المقابل لا تزال الدول "القوية" متعلقة بالحفاظ على سيادتها وعلى المميزات التي حققتها بكل إصرار وبشتى الوسائل والطرق بما فيها "الطرق الإمبريالية". فالتحيزات العرقية والعنصرية لا تزال تغذي السياسات والمصالح الخاصة للدول والأفراد. يتم الإصرار على مثل هذه الممارسات على الرغم من تقارب المسافات، وتحسن وسائل الاتصال مما يجعل من الحقبة التي نعيش فيها مختلفة عما سبقها من الفترات. لكن هل ساهمت كل هذه التطورات في بسط السلام وتحقيق التقدم والرفاهية؟ هذا أمر لا يزال مدار نقاش وجدل، جذور هذا الجدل تستمد أصولها من القواعد السلوكية وبعض الأهداف الإجرائية التي يجب أن تحظى بالقبول حتى تكون محل اتفاق عالمي قبل التفكير في حل مشكلة الفقر في عالم مليء بالخيرات الكثيرة والمتنوعة.

إن الاقتصاد الإسلامي مؤهل لأن يجادل عن أهمية تحقيق هذه الأهداف والقواعد السلوكية، وما ينقص في هذا المضمار هو الإقناع المؤسس الذي يبرز أن فشل العولمة متجذر في فشلها الأخلاقي المبني على أساس تعظيم المنفعة الخاصة التي لا يمكن اعتمادها كهدف للمجتمع الإنساني حتى في زمن الوفرة المعتبرة للموارد والخيرات. إننا مطالبون "كاقتصاديين مسلمين" بتبيان أن العناية بالآخرين والاهتمام بهم مع تعديل سلوكنا حيال متطلبات البيئة الضرورية يمكن أن يقدم النموذج العملي المبني على أساس الرشادة والعقلانية. إن التحدي الذي يفرض نفسه على هذا الإدعاء هو: هل هناك أدلة تاريخية تثبت ذلك؟ وهل هناك معطيات ميدانية في الوضع القائم تحمل بين جنباتها دلالات إمكانية تحقيق هذا "الحلم"؟ إنه حقا مجال خصب للبحث الجديد والجاد.

إذا كان هناك من درس يمكن تعلمه من مخاطر البيئة وتحديات العولمة المترابطة التي تراكمت على مر السنين الأخيرة فإنه يتمثل في عدم إمكانية قيام أي جنس بشري بمفرده بتحقيق "الحلم" الآنف الذكر، فأجناس العالم بمختلف أعراقها ومعتقداتها وثقافاتها وعاداتها تحتاج إلى تكاتف جهودها جميعاً من أجل جعل العالم "آمنا" و"متزناً". فالتراث الفقهي الذي ورثناه من الماضي والذي استلهم منه الاقتصاد الإسلامي خطوطه العريضة لا يؤهل المرء للتعامل مع "الآخر" بالمساواة، ولكن يوجد في القرآن الكريم والسنة المطهرة الكثير من الأدلة التي تساعد

على تشكيل قناعة إيجابية اتجاه الإنسانية؛ قناعة ترحب "بالآخر" وذات تطلع للمستقبل. هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالنهل من الوحي و بالتمحيص الدقيق لموروثنا الفقهي، "باستبعاد" الاجتهادات البشرية التي كانت صالحة لفترات مضت. إن هذا الجهد يمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه الاقتصاد الإسلامي للتصدي لمشكلات واهتمامات المستقبل. إن على جميع أجناس المجتمع الإنساني أن تلقي جانباً عقدة التفوق على الآخرين والانخراط في مسلك "التواضع" للآخرين؛ التواضع الذي من شأنه أن يساعد على إحداث التجانس ويبعد خصلة الهيمنة بين البشر بغض النظر عن معتقداتهم أو موروثاتهم الثقافية. فهل باستطاعة الاقتصاد الإسلامي القيام بهذه المهمة في تهيئة الأمة للدور المنوط بها؟ مرة أخرى لا بد من التأكيد على أن الموضوع يتطلب العودة للتاريخ وللواقع العملي لتطور المجتمع الإسلامي من أجل مساندة هذا التشخيص وهذه التصورات، وهو بهذه الصيغة يتطلب مشاريع بحثية معمقة وليس أبحاثاً عادية.

مشكلة الرأسمالية

إن الرأسمالية التي تقف خلف التطورات المادية الكبيرة التي عرفتها المجتمعات البشرية في العقود المتأخرة، لا تعرف حدوداً للنمو، غير أنها تعاني من مشاكل عدم وجود آليات التصحيح من الداخل عندما يتعلق الأمر بالبخل الشديد، واستغلال الضعيف والذي لا يملك المعلومات اللازمة. فالإصلاحات لا تزال تصارع هذه الإشكالات منذ مطلع القرن التاسع عشر، ودليل ذلك هو النتائج المتضاربة التي تنتج عنها بين الفترة والأخرى. ومما زاد الأمر تعقيداً أن "الاقتصاد الجديد" ضاعف من حدة هذه "السوءات" مهدداً بذلك الرخاء الفردي والسلام العالمي. وفي المقابل نجد أن الشيوعية قد فشلت، فهل نملك حلاً؟ حلاً يبني على منجزات الرخاء ويسر العيش التي حققتها "الرأسمالية"، ويحقق الهناء للفرد وللعلاقات الإنسانية التي يشعر المرء أنها مفقودة في "زماننا" هذا. مرة أخرى نؤكد على أن الذي يؤثر في الناس ليس الترف الفكري ولا النقاش الفلسفي، أو الوعظ الأخلاقي، بل تقديم النماذج الحية التي يمكن أن يستلهموا منها المثال والقدوة والتي تعالج الإشكاليات التي تواجهها البشرية اليوم، وذلك وفق منهج علمي رصين يستفيد من بعض التطبيقات التاريخية المفيدة.

الاقتصاد الإسلامي والدور المأمول

إن الرؤية التي نريد من الاقتصاديين المسلمين تحقيقها يجب أن تكسر حاجز حصر اهتمامات الاقتصاد بالمجتمعات المسلمة إنْ على مستوى الدول أو الأقليات فحسب، بل تنطلق به ليشمل رحابة المجتمع البشري بأسره. فهداية الله –ممثلة في رسالة الإسلام- جاءت لجميع البشر وعلى مر الدهور والعصور وهي ممتدة عبر الزمن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلنعط الفرصة لهؤلاء البشر ليكتشفوا العيوب والمساوئ التي نجمت عن اتباعهم لنهج الاقتصاد التقليدي، ولندع الاقتصاد الإسلامي يخدم الفرد والمجتمع باعتبار المشاكل التي يعاني منها البشر تدخل في صميم اهتماماته، رافعاً لواء معاناة البشرية باعتبارها معاناة تهمه. إن هذه الدعوة ستتطلب تغييراً ليس على مستوى المحتوى والأولويات فحسب، بل وعلى مستوى اللغة والأسلوب، إذ ليس من السهل زعزعة السمات الثقافية المحددة.

إن الإسلام لا يقدم أفكاراً ومعايير وأهدافاً للسياسات العامة فحسب، بل يقدم المؤسسات والقواعد أيضاً. فالزكاة والوقف والتكافل تقدم إمكانيات هائلة من أجل إعادة بناء قاعدة اجتماعية من "الأسفل" تعتمد على العمل التطوعي بدل سن القوانين "الفوقية" من قبل الدولة. إن تصميم هذه المؤسسات القائم على الرعاية والمشاركة ساهم في المحافظة على استمرار المجتمعات المسلمة تحت وطأة ظروف مختلفة، فقد استطاعت عبر القرون أن تبرهن على قدرتها الكبيرة في التأقلم والاستجابة للمتغيرات والحاجات الجديدة للمجتمع، بل إننا لا نزال نلمس الجهود الحثيثة لدمج هذه المؤسسات مع صناعة الصيرفة الإسلامية، وذلك لما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات من منافع للقطاع الخيري والربحي على السواء. مرة أخرى إن الأمر يتطلب مقاربة مبتكرة لمؤسسات قديمة، وذلك بتقديم دراسات ميدانية وأخرى مستلهمة من الوقائع التاريخية.

المصارف الإسلامية عند مفترق طرق

لقد وصل بنا التحليل إلى تناول القطاع الديناميكي الحيوي البارز من أوجه الاقتصاد الإسلامي والذي نما بوتيرة متسارعة خلال نصف القرن الأخير: إنه قطاع البنوك والتمويل الإسلامي. فالعالم برحابته وكبر حجمه لم يميز إلا هذا الجانب من الاقتصاد الإسلامي. بناء عليه فكل الادعاءات والوعود التي تقدم في مجال الاقتصاد الإسلامي سيتم تقييمها على أساس ما أفرزته وأبرزته هذه التجربة. إن التطور الكبير الذي شهده قطاع الصناعة المالية الإسلامية كان محل رضىً بالنسبة للبعض، ومحل فخر واعتزاز بالنسبة للبعض الآخر، وعلى الرغم من كل هذا وذاك فإن للموضوع أهمية بالغة فيما يتعلق بصلته الوثيقة والمتجذرة بالاقتصاد الإسلامي

من حيث الأفكار، والمعايير وأهداف السياسات في الاقتصاد الإسلامي. إن توجهات المستقبل التي نأمل تحقيقها قد تفرض علينا توجيه جانب كبير من طاقاتنا البحثية إلى تقويم هذه التجربة، مولين أهمية خاصة إلى أمثلة مبتكرة مثل تجربة ماليزيا فيما يتعلق بالأسواق المالية، وتجربة السودان فيما يتعلق بالإدارة النقدية. ليس من الضروري أن يكون هذا التقويم محدداً بقالب وإطار الاستنتاجات الفقهية التي وصلت إلينا، بل قد يكون المنطلق في عملية التقويم هذه متمشياً مع النظرة "الإنسانية" التي أشرنا إليها سابقاً حتى نتمكن من الاستفادة مما توصل إليه الفكر البشري فيما يخص العدالة، والمشاركة والكفاءة. لا بد في نهاية المطاف من النظر إلى ما فيه فائدة ونفع للبشرية جمعاء، وليس بالاستناد إلى مسائل محددة تم استخراجها من الفقه والتي قد لا توائم التطورات التي عرفها الزمن الذي نعيش فيه. إن المحك الأساسي في النهاية هو تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، آخذين بعين الاعتبار "حكمة الغير"، غير متجاوزين في الوقت نفسه الحدود التي وضعتها الشريعة الإلهية. إن تحقيق تقدم في هذا المجال من شأنه أن يمنح الاقتصاد الإسلامي مكانة معتبرة في الوجدان الإنساني المعاصر الذي يعرف العلل والأدواء التي يعاني منها، لكنه لا يعرف سبل وكيفية التخلص منها.

أولويات مجالات البحث في الفترة القادة

فيما يتعلق بالجوانب ذات الأهمية في ميدان البحث للفترة القادمة يمكن اقتراح المجالات التالية خلال السنوات القادمة:

١. فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي للمسلمين خلال الخمسمائة (٥٠٠) سنة الأولى من تاريخ الإسلام، يمكن تقسيمها إلى قسمين: قسم يتعلق بالمساهمات الفكرية، وآخر يركز على دور المؤسسات ومجال الممارسة، مثال المضاربة، والقرض الحسن، والمقاولة، والبناء، والتجارة العالمية، وغيرها.

٢. دراسات تتعلق بتأثير الإسلام على سلوك الأفراد في مناطق مختلفة خلال العقود المتأخرة الماضية. [يمكن أخذ الصدقات، والاستثمار الأخلاقي، وتخصيص الوقف كعينات لأبحاث للبدء بها].

٣. إعداد المناهج والخطوط العريضة للمواد التدريسية، وورقات الأسئلة، وقائمة مواد للقراءة في جميع مؤسسات تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي. إن القيام بعملية مسح للمواد المتوافرة من الأهمية بمكان.

٤. دراسة أدوات المالية الإسلامية التي تساهم في زيادة الدين؛ عملاتـــها، وأثرها، والميـــل إليها، بناء على أهداف الاقتصاد الإسلامي المعلنة. دراســـة تطبيقـــات العِينَـــة للتمويـــل الإسلامي في ماليزيا، وكذا التغيرات التي حصلت في مجال التطبيق في غيرها.

٥. دراسة السياسات النقدية في البلدان الإسلامية التي تدعي أنـــــها تطبقهـــا وفـــق تعـــاليم الإسلام. في هذا الخصوص يمكن دراسة حالتي كل من إيران والسودان بشكل منفصل.

٦. دراسة الفقر، وسياسات القضاء عليه أوالتخفيف منه، وآثار ذلك على الدول التي تعاني منـــه. مشاريع منفصلة لكل من ماليزيا، وباكستان، والبلدان العربية، ستكون من الأهمية بمكان.

إن القيام بأبحاث في المجالات الستة التي ذكرت خلال العقد القادم من شأنه أن يساهم فـــي إنتاج مواد علمية جديدة، وهذا يساعد المركز بدوره في إحياء أداء المهمة التي أنشئ من أجـــل القيام بـــها، ألا وهي خدمة الاقتصاد الإسلامي. يمكن القيام باستخراج مشـــاريع مفصـــلة مـــن مجالات البحث المشار إليها آنفاً في مرحلة لاحقة.

التعاون

في الوقت الراهن لدينا ستة مؤسسات تدعم البحث في مجال الاقتصاد الإســـلامي. فـــإلى جانب مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، هناك معهد التدريب التابع للبنـــك الإســـلامي للتنميـــة، وكلية الاقتصاد في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والكلية العالمية للاقتصاد الإسلامي التابع للجامعة العالمية الإسلامية في إسلام أباد، ومعهد ماركفيلد للدراسات العليـــا (ليســـتر، المملكـــة المتحدة)، ومشروع التمويل الإسلامي في قسم القانون بجامعة هارفارد (كمبريدج وماســـتيتوتس، أمريكا). إن العمل على إيجاد آلية فعالة للتعاون المثمر بين هذه المؤسسات، وما قد ينشأ بعـــدها، من شأنه أن يقدم دفعة قوية لتطور علم الإقتصاد الإسلامي، فهناك حاجة ماســـة للتعـــاون فـــي مجالات مثل تبادل المعلومات فيما يخص المشاريع المقبولة، وتقويم مشترك لمشـــاريع منجـــزة، والمشاركة في حلقة نقاش بين الفينة والأخرى.

الرؤية

إن أية خطة لا تمتلك رؤية تتصور الوضع الذي سيكون عليه الحال بعد تطبيق الخطـــة لا تستحق أن يلتفت إليها، ولا أن تضيع الجهود في تناول عناصرها ومتطلباتـــها. فبـــالنظر إلـــى الثلاثين سنة الماضية من وجود المركز وغيره من المؤسسات المشابهة تجعلنا متواضـــعين فـــي تطلعاتنا. فعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات البحثية، يجـــب أن لا نتوقـــع مـــن

وجودها صناعة "المعجزات"، فالعالم الذي نعيش فيه يشهد تغيرات رهيبة من مثل ثورة المعلومات، والتغيرات التكنولوجية الكبيرة، مما أثر على توازن المجتمع الإنساني. إن استصحاب دروس الماضي مع فهم عميق وشامل للوضع الراهن، من شأنه أن يحفظ بعض التوازن وتحقيق الهدوء في الوقت ذاته، فإن التفكير المبدع لدراسة كيفية إدارة اقتصادنا ستساعد على بقائنا في ظل التنافس المحموم بين البشر؛ التنافس الذي يتعلم فيه كل واحد من الآخر، الأمر المهم في هذا كله هو التمسك بالمعاني السامية التي تخدم الوجود البشري، مستصحبين مرامي المقاصد الشرعية حتى نتلافى عملية الخلط بين الأهداف والوسائل.

إننا نتصور أنه مع نهاية هذا القرن، وفي ظل هذه الفورة الكبيرة لموجة "الاستهلاكية" والسباق المحموم لتحقيق مستويات معيشية عالية، فإن التوازن المنشود لا يمكن تحقيقه ما لم نولي العناية الكافية لمسائل المحافظة على البيئة، فلقد أصبح من السهل أن نرى مسألة تلطيخ "المالية" من الذروة السامية التي تحتلها إلى الواقع العملي الذي تتخبط في وحله في حياة الناس. إن طغيان الكم والسرعة في هذا كله من شأنه أن يضغط نحو توجيه العناية القصوى للنوعية والرعاية. إن من شأن هذه الاهتمامات الجديدة أن تدفع باتجاه السعي لإيجاد نظام أكثر عدلاً في مجال توزيع ما نملك، بدل الجنوح لأمر "الدافع العدواني" الذي يركز على جانب "الزيادة الكبيرة" لما نملك، إن إشاعة مفهوم وصور التعاون بدل "النزعة الفردية المتوحشة" من الممكن أن تكون شعار الأخلاقيات التي ترفع في المرحلة القادمة. لقد آن الأوان لإشاعة مفاهيم التعاون، والوجود المشترك، والتعايش السلمي، بدل نزعة "التنافسية" غير الحميدة. إن الوقت قد حان لأن ننظر في المؤشرات لنعدل من أولوياتنا وتطلعاتنا.

سوف نختم هذه الفقرة بالتأكيد على أن هذه الاهتمامات الجديدة تتسق مع الرؤية الإسلامية الأساسية المبنية على العيش بسلام في هذه للحياة؛ سلام مع الخالق، وسلام مع النفس، وسلام الإنسان مع أخيه، بل وسلام مع البيئة. إن الرؤية الإسلامية ظلت محكومة منذ زمن بسبب المنافسة التي فرضت مجاراة ما أفرزته الرؤية السائدة التي تركز على الوفرة وطلب المزيد في العاجل وليس الآجل. أما وقد بدأت وطأة هذه النظرة في التلاشي فإنه مع التحلي بشيء من الشجاعة، و الثقة بالنفس مع الإيمان، يمكن الأخذ بزمام المبادرة؛ المبادرة المبنية على النظرة "المقاصدية" للتصدي لمسائل الاقتصاد والمالية، وبمجرد البدء وشق الطريق في هذا المجال، فمن الممكن أن تنطلق مبادرات أخرى من أناس يحملون عقائد مختلفة في كل بقعة من بقاع العالم، إن المستقبل الواعد مرتبط بتكاتف هذه الجهود ومد جسور التواصل مع من يقدمون مبادرات من هذا القبيل.

إدارة الموارد البشرية

إن الجيل الذي بدأ مسيرة الاقتصاد الإسلامي في منتصف القرن العشرين على وشك التقاعد، لهذا السبب فإن أولويات النصف الثاني من القرن الماضي، والهاجس الذي سيطر على الخوف من عدم استمرارية المشروع، فرضت على هذا الجيل الانكباب على بناء المؤسسات التي ترعى هذا "المولود" الجديد ليستكمل دورة نموه الطبيعي. إن الظروف التي ميزت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين مختلفة جداً عن الظروف التي نشأت فيها تلك المؤسسات التي أخذت على عاتقها مهمة احتضان الاقتصاد الإسلامي. ومن هذه التغيرات أن المشاريع المرتبطة بدولة بعينها لا يمكن أن يكتب لها النجاح بفعل عوامل العولمة، التي تشكر على هذا. كما أن المشاريع المبنية على أسس وطنية ضيقة ستلاقي نفس المصير، وذلك لسببين أساسيين: **الأول** يتعلق بطبيعة الإسلام العالمية التي تتعارض مع النظرة الوطنية الضيقة الأفق، وهذا ما يفسر انتشار المسلمين عبر العالم بدرجة غير مسبوقة من قبل بما فيه الغرب المتقدم. من جانب آخر عندما تكون الدعوة لمشروع اقتصاد إسلامي مرتبطة بنظرة وطنية ضيقة الأفق وأجندة سياسية مخفية، فهذا من شأنه أن يساهم في عزوف الناس عن الاقتراب من هذا المشروع، مما ينعكس سلباً وعلى المدى البعيد على المشروع نفسه، كما حصل ذلك في السابق.

العامل الآخر مرتبط بالقضايا المشتركة التي تهم البشر جميعاً، فالاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يكون بمنأى عن الاقتراب من هذه الهموم: من ذلك على سبيل المثال البيئة، والتنمية المستدامة، والعدالة. إن جيل الرواد "الذي يهم بالتقاعد" كان منشغلاً بتطبيق الإسلام في مناطق مختلفة. إن زمن هذه المقاربة قد ولى. المقاربة المطلوبة الآن هي مخاطبة العالم من خلال أجندة مبنية على معايير وأهداف مقبولة تضمن للبشر حياة مستقرة ومتوازنة، مع مرونة اختيار كل جهة للنموذج الذي يتفق مع أعرافها وتقاليدها الثقافية، إلخ. إن عملية إطلاق وتحقيق هذه المقاربة يجب أن تعهد إلى جيل جديد، أشب من جيل المؤسسين لهذا الفن. إنني أعتقد أن إقامة حلقات دراسية مع الاستخدام الأمثل للانترنت والتفاعل المستمر مع علم الاقتصاد من شأنه أن يساعد في إيجاد القوى البشرية المطلوبة. لكن الأمر الأكثر فعالية الواجب توافره لجذب هؤلاء لهذا الاتجاه هو أن يكون الاقتصاد الإسلامي وصيل الثقة بالقضايا والهموم التي يراد التصدي لها (مثل قضايا البيئة والسوق). فكلما كان هذا الأمر متحققاً بدرجة كبيرة كلما تمكنا من جذب قوى بشرية أكثر.

تطوير أبحاث ذات جودة عالية

إن شفافية الوسائل، ووضوح الأهداف، مع إتباع التقاليد المتعارف عليها في مجال البحث العلمي مثل مراجعة الأقران، تمثل الطرق الصحيحة لتحقيق هذا المبتغى؛ أبحاث علمية ذات جودة عالية. في المقابل لا بد من تجنب العموميات و"الشعبوية" التي تكون أسيرة الطرح الذي يروق لقطاع معين، إنها خدعة البقاء التي من شأنها أن تسهم في أن يكون الإنتاج مقبولاً من الناحية العلمية. في وضعنا الراهن يفتقد الاقتصاد الإسلامي للنقد الذاتي، الذي يجب أن يشجع كذلك.

الباب الثاني: الإجابة على أسئلة محددة

إعداد الجيل الجديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

إنه لأمر طبيعي جداً أن يساورنا القلق اتجاه إعداد جيل جديد من المساهمين في الاقتصاد الإسلامي على ضوء تضاؤل المخزون في هذا الحقل الجديد. للإجابة على تساؤل: كيف يمكن بث الطاقة في هذا الحقل من خلال موجة جديدة من المساهمات المعتبرة للاقتصاد الإسلامي؟ يجب علينا استحضار ما الذي أدى إلى موجة المساهمات الأولى.

إن الدراسات السابقة (صديقي ١٩٨٨، وصديقي ٢٠٠٦)، بينت أن حقل الاقتصاد الإسلامي الجديد شهد لحظات ميلاده خلال الربع الثاني والثالث من القرن العشرين، وذلك على الرغم من أن جذور أو سوابق هذا العلم مستمدة من القرآن والسنة. إن المساهمات التي تمت في تلك الفترة غلب عيها الطابع الايديولوجي، الذي حاول التعرف على نظام الاقتصاد في الإسلام بصفته نظاماً مغايراً للنظامين الرأسمالي والاشتراكي. هذه التوجهات أنتجت موجة أخرى من المساهمات خلال الربع الثالث من القرن العشرين، وقد كانت هذه المساهمات من قبل اقتصاديين. لقد تركزت موضوعات هذه المساهمات حول زوايا ضيقة من جوانب الاقتصاد الإسلامي مثل النقود، والبنوك، والمالية، والمالية العامة، وحقوق الملكية، وسلوك المستهلك، وعلاقات العمل، والتجارة الدولية، إلخ. إن هذه المساهمات هي التي شكلت الأرضية والمنطلق لموجة التشريعات التي أطلقت على مستوى دول مثل باكستان، وإيران، والسودان، لاستخلاص سياسات تطبيقية من تعاليم الاقتصاد الإسلامي.

لقد استغل القطاع الخاص الفرصة لإقامة البنوك الإسلامية، وشركات التأمين، وبيوت الزكاة في العديد من البلاد العربية، وكذلك دول جنوب شرق آسيا، استلهاماً من ذات المساهمات. لقد دارت محاور العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدت وحضرها علماء

واقتصاديون ورجال أعمال ومصرفيون ورجال الساسة حول ذات المحاور. أما بعض الجامعات والكليات فقد عمدت إلى إضافة الاقتصاد الإسلامي إلى مناهجها الدراسية. الناشرون من جانبهم تولوا مهمة نشر الكتب حول الاقتصاد الإسلامي وبلغات العالم الإسلامي المختلفة: العربية، والإنجليزية، والأوردو، والفارسية، والإندونيسية، والبنغالية، والتركية، وغيرها. إنه من المهم أن نلاحظ أن هذه الجهود قامت استجابة للتحديات التي واجهها المسلمون خلال الفترات المشار إليها سابقاً. لقد غادر المستعمرون تلك الدول، تاركين للذين تولوا مقاليد الأمور بعدهم مهمة اختيار، ورسم، وإدارة السياسات الاقتصادية التي أرادوا لبلادهم. إنهم كمسلمين حاولوا القيام بذلك انطلاقاً من تعاليم الإسلام، وكدول وجاليات معاصرة، تلقى منافسة شديدة من الدول والجاليات الأخرى، برزت أبعاد أخرى فرضت أمر التركيز عليها. إلى جانب هذا، وباعتبار أن الدول الإسلامية دول متخلفة تعرضت للنهب والدمار من قبل مستعمريها، فقد كانت لديها أولويات وتحالفات أملاها عليها هذا الواقع. لقد نشأ جيل الباحثين الأوائل في ظل هذه التحديات والهواجس التي طغت على العقد الأول من القرن العشرين.

إن مفتاح الإحياء وإعادة دفع الحماس يتمثل في تشخيص التحديات التي نواجهها. فهل هناك تحديات جديدة؟ وهل هناك تحديات قديمة لم ينته التعامل معها بعد؟ إن إجابتي على كلا التساؤلين هو بالإيجاب؛ أي إن هناك تحديات جديدة يجب أن نتصدى لها، وأخرى قديمة ما زالت تحتاج إلى معالجة أو استكمال. فيما تبقى سأتناول هاتين القضيتين بالشرح والتفصيل.

تحديات العولمة

لقد تميزت فترات القرن العشرين التي سبق الإشارة إليها بوجود معسكرين متحاربين، والعالم أثناء هذه الحقبة تميز بصعوبة الاتصالات والتنقل بين البلدان المختلفة، بل وتأخرها. لقد تغير هذا العالم كلية. ففي ظل عالمنا "المعولم" اليوم والذي يتميز بسرعة الاتصالات، وكثرة التنقلات، نلاحظ أن الوجه القديم لكل من الرأسمالية والاشتراكية بدأ في تغيير لونه وبشكل سريع باكتساب صبغ جديدة، مثل إعطاء الأفراد دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات، والاستجابة لسرعة تنقل رؤوس الأموال، والتقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته دول آسيا. فمن مفهوم النمو المتسارع، بدأ التركيز الآن على النمو المتوازن الذي يحفظ البيئة من التلوث والمزيد من الدمار. إن الإنسان متذمر من زيادة فوارق توزيع الدخل والثروة في داخل الدولة الواحدة وبين الدول. في ظل هذه التغيرات لم يعد هناك ما يدعو إلى تقديم الاقتصاد الإسلامي على أنه بديل للرأسمالية أو الاشتراكية التي لا يمكن التمييز بينها الآن مثلما ما كان الوضع قديماً. إن الإنسان

بحاجة إلى مقاربة ورؤية جديدة للاقتصاد تسهم في تعايش البشر مع بعضهم بشكل متآلف في هذه القرية العالمية المعاصرة، مع العمل على حفظ الأرض من الدمار الذي تتعرض له بفعل سياسات البشر.

إن هذه النظرة من شأنها نقل الاقتصاد من علم تسيير وإدارة للموارد (النظرة الميكانيكية)، كما كان الشأن في القرن التاسع عشر، إلى علم يولي أهمية بالغة للقيم والأخلاق التي تطالب الإنسان بأن يعيد النظر في مفهوم العلاقة التي تربطه بالبيئة. فمن مفاهيم "الاستغلال" الأقصى للموارد الطبيعية، مروراً ببخل الإنسان وغروره، نجد أن المؤسسة الاقتصادية تتعرض لإعادة تعريف لها، بناء على هذه النظرة التي تأخذ البعد القيمي والأخلاقي في الحسبان الذي من شأنه أن يحدث نوعاً من الانسجام والسلام في حياة الناس. إن على الاقتصاد الإسلامي أن يعيد صياغة أولياته، وربما يحتاج إلى الخضوع إلى تغييرات كثيرة تمس أساليبه، من أجل نشر الحكمة المكرسة في هداية الوحي للمجتمعات الإنسانية المعاصرة.

كما سبق وأن أشرنا، فقد حدث تغييران مهمان بين الزمن السابق والآن، مما جعل التحديات التي واجهها المفكرون المسلمون في القرن الماضي: العلماء، والاقتصاديون، والشعراء، والفلاسفة مختلفة عن تلك التي نواجهها الآن، فلم يعد التساؤل المطروح: كيف يمكن للمسلمين إدارة اقتصادياتهم؟ بقدر ما هو مرتبط بالمجتمع العالمي بأسره؛ إنه عالم واحد، واقتصاد واحد. فالاقتصاد العالمي الجديد يجب أن يُنظر إليه وأن يدار على الأساس الشامل. لذا فإن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون في خدمة الإنسانية، بدل أن يكون دليلاً مرشداً للمسلم في كيفية إدارة اقتصاده، كما كان الحال في الطرح السابق.

هناك فرق حاسم بين علم الاقتصاد وإدارة الاقتصاد. فالعلم يرتبط بالموضوع، أما الإدارة فترتبط بشكل كبير بالهدف، فما دام ينظر إلى الاقتصاد على أنه أمر يتعلق بإدارة الإنسان –السيد، فيبقى مادياً في اهتماماته وأولوياته. ومن ثمَّ فإن صلته بالقيم تكاد تكون معدومة، فمحوره وتركيزه في هذه الحالة المصالح: الفردية، والوطنية، أو مصالح "حلفائنا". إن هذا السلوك أفرز نتائج كارثية خلال العقود الماضية فيما يتعلق بالبيئة والمحيط، كما خلف صدمة عنيفة لدى قطاعات واسعة من البشر. هذه الصدمة دمرت الثقة المضعضعة وأبرزت العدائية التي ميزت الاقتصاد المعاصر، فقد يكون الأمر راجعاً إلى العلم وليس الإدارة، وربما يكون الأمر مرتبطًا بنا نحن البشر وليس له صلة بهذا أو ذاك، وقد يكون الأمر أن القيم مقدمة على المصالح! فهل الاقتصاد الإسلامي جاهز لاغتنام الفرصة في ظل هذه الأوضاع؟ هذا هو التحدي المفروض.

إن القيم بطبيعتها عالمية، وهي في الغالب تكتسي صفة الديمومة وسعة الأفق، في حين أن المصالح آنية وتتسم بضيق الأفق مع ما يعتريها من تغير عبر الزمن. فالقيم مثل الصدق، والعدالة، والعطف، تؤثر بشكل كبير في السلوك والسياسة الاقتصادية، على خلاف السلوك والسياسة الناجمان عن المصالح. فعندما يكون سلوك الأعوان الاقتصادية – المستهلكون، والمنتجون، وأرباب العمل، والعمال، والمقرضون، والمقترضون- مبني على أساس تعظيم المنفعة، فإننا نصل إلى الوضع الذي عليه العالم الآن. إن اتباع نفس النهج على مستوى الدول من شأنه أن يفرز نفس النتائج باستغلال القوي للضعيف. إن هذه الصيغية غير ملائمة لثقافة الاجتماع التي طبع عليها الإنسان، لأنها جعلت الأعوان الاقتصاديين لايولون الأهمية المطلوبة لرعاية الانسان لأخيه الإنسان، ما يهم هو تحقيق المصلحة الذاتية فحسب، على النقيض من ذلك، فإن القيم تراعي مصلحة الغير في إطار سعي الإنسان لتحقيق مصلحته الخاصة، أما على المستوى العالمي فإن القيم تعمل على العيش المشترك، والتعاون بين الناس. وعلى صعيد آخر، فإن القيم تلعب دوراً إيجابياً في علاقتنا بالطبيعة، فبدل السلوك العدواني الناجم عن النظرة المادية اتجاه المحيط تعمل القيم على أن نتعامل بكل رفق ورقة مع الطبيعة. لكن القيم تتطلب الصرامة مع رؤية مغايرة لتلك التي قام الاقتصاد على أساسها.

إن اقتصاد إسلام المستقبل لا بد أن يقدم رسالة جديدة للعالم؛ الرسالة المبنية على أساس التواضع بدل الكبر والعدوانية. ففي إطار شبكة العلاقات التي تربط الإنسان بالمحيط، والإنسان بأخيه الإنسان، لا بد أن يتحرك الإنسان على أساس الرعاية خشية أن يتم تعرض التوازن والتكامل للدمار من قبل "عدم التوازن" والعراقيل، فالاعتدال بدل "تعظيم المنفعة" هو المبدأ الذي يجب أن يسود، كما أن البخل إن وجد فيجب مجابهته بالتنسيق الكافي.

إن المنافسة المبنية على أساس القيم الأخلاقية التي يوفرها هذا الإطار والتي يتعامل من خلالها الأعوان الاقتصاديون كفيلة بأن تفرز حلولاً ذات كفاءة، بدون تعريض متطلبات العدالة للخطر، فالحرية مكفولة لإقامة الأعمال الحرة، لأنه لا أحد سيكره على اعتناق الأخلاق، السلطة الاجتماعية ستتدخل فقط من أجل حماية الآخرين من الآثار الضارة المترتبة على ممارسة هذه الحرية. إن تقديم رؤية متوازنة بشأن اقتصاد شامل مع الوعد بمقابلة كل التحديات التكنولوجية القائمة واللاحقة، ليس بالأمر السهل، إنه أمر لا يمكن تحقيقه من خلال "إعادة استخدام" السياسات والاستراتيجيات القديمة. كما أن السبل السابقة التي رافقت الأفراد الذين لم يتسلحوا بسلاح التكنولوجيا المعاصرة، لا يمكن أن تقدم شيئاً ذو بال، فما كان مناسباً لتسيير وإدارة المدن

الكبرى في السابق، بل وحتى تسيير الدول، لا يمكن أن يكون ملائماً الآن، إن الحاجة قائمة لطفرة في الإبداع والابتكار.

فيما مضى استطاع الاقتصاد الإسلامي أن يقدم شيئاً بابتكارات وإبداعات قليلة، نظراً لمحدودية المسائل التي تصدى لها على عكس متطلبات المستقبل، فقد تركز الاهتمام السابق حول تمكين المسلمين من إدارة بعض المسائل الاقتصادية مثل التعامل بدون الوقوع في الربا والقمار – وهذا ما ترجم على أساس انطباق ذلك على الفائدة والتأمين المعاصر. لقد نجحت تلك الحلول التي بنيت على أساس الفقه مع بعض الهندسة المالية في تقديم بدائل للمنتجات المالية التقليدية، ولكن متطلبات المستقبل مختلفة عن هذا كثيراً. فالتركيبات التقليدية في ميدان المال والأعمال تحتاج إلى مراجعة، كما أن عملية "إيجاد" وإدارة الثروة لا بد أن تتغير كذلك، فإن تعاليم الإسلام يمكن أن تساعد في هذا المجال، غير أن هذا يتطلب الاستعانة بمقاصد الشريعة بدل الاعتماد الكلي على الفقه وأنظمته. إن التحديات الاقتصادية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين يمكن التصدي لها بالقيم التي غرسها القرآن، بملاحظة وتحليل تطبيقات ذلك من قبل الرسول -ﷺ- في القرن السابع في شبه الجزيرة العربية. إن الابتكار والإبداع يجب أن تكون لهما الريادة مرة أخرى بدل الاستنباط ثم الحكم بالحل أو الحرمة.

بعد انقشاع الفكرة في مخيلة شخص ما، تأتي الخطوة التالية وهي قيام الباحثين بإنتاج اقتصاد إسلامي جديد يمكن أن يكسر الحواجز القائمة. إنني أعتقد أنه يمكن إثارة شرارة هذا العمل بتوجيه الأنظار إلى شيئين مهمين: الأول هو إماطة اللثام عن حقيقة الأمراض التي يعاني منها الاقتصاد المعاصر، والثاني هو الحاجة إلى الفحص والفهم الدقيق للتطبيقات الاقتصادية التي قام بها النبي -ﷺ- في القرن السابع في شبه الجزيرة العربية، فكلا المجالين لم تعر لهما العناية الكافية. إنني أقترح قيام مشروع بحثي كبير يعمل فيه الباحثون القدماء والجدد، والمؤرخون، وعلماء الاجتماع، وغيرهم. إن المشروع الأخير المتعلق بنظرة جديدة لفحص الوضع أيام النبي -ﷺ-، وكيف تمكن من تغيير الوضع الاقتصادي لشبه الجزيرة العربية في ذلك الزمن، يتطلب تكوين فريق من بينهم متمكنون في اللغة العربية، ومن لديهم إطلاع وعمق في التاريخ الإسلامي، لكن يجب أن يقود، هذا الفريق، مختص في الاقتصاد، من أجل التأكد من صلة المعطيات بموضوع البحث، وإعطاء التوجيه الصائب والمناسب في ذلك.

إن موضوعات من هذا القبيل هو ما يفترض أن يكون من اختصاص المراكز البحثية، في حين أن مهمة الجامعات التعليمية مختلفة عن هذا. إن الأصول يجب أن تولى لها الأهمية الكافية

بالعودة لجذور الإنسانية لاستكشاف المجال الصحيح للثروة في الحياة في ذلك الزمن. هذا ما يجب البحث عنه، وتدريسه، ثم إبرازه. يجب أن لا تتخلى المواد التدريسية عن القضايا المعاصرة، لكن يجب تعريض الاقتصاد المعاصر للنقد على ضوء المعطيات الحالية والحكمة السابقة. يجب تشجيع الطلاب على التفكير المستقل، بدل تقديم الحلول الجاهزة (هذا إن وجدت)، فعلى الشباب الانضمام إلى الكبار للبحث عن الحلول الجديدة المبنية على أساس استيعاب وفهم للمشاكل المطروحة. نفس المنهجية يمكن اعتمادها لعلوم الشريعة الأخرى مثل التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ الإسلامي. إن مهمة نقل المهارات بدل العمل على العمد إلى أسلوب إسناد المهمة هو ما يجب أن نطمح إليه، ولذا فإن مهمة الأساتذة هي نقل العلم الذي تم تحصيله إلى الأجيال الجديدة، كما يجب أن يكون، ضمن المهام، الكشف عن العلم والتدريبات الجديدة من قبل الباحثين الجدد. إن استخلاص علم جديد يعتمد بدرجة كبيرة على طرح تساؤلات حول العلم الذي تم تحصيله مع طرح تساؤلات أخرى. فلتكن مهمة الأستاذ ليست منحصرة في مساعدة الطالب الذي يطرح الأسئلة فحسب، بل الأخذ بيده وتعويده على محاولة إيجاد الإجابة لها بنفسه.

على خلاف الوضع في منتصف القرن الماضي الذي شهد ولادة الاقتصاد الإسلامي هناك مئات من المؤسسات المالية الإسلامية. إن المأمول من هذه المؤسسات أن تلعب دوراً هاماً في تكوين جيل جديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي. لا بد على هذه المؤسسات أن تدرك أن مستقبلها مرهون بالبحث، فأزمنة تكرار ومحاكاة تلك المؤسسات للمنتجات المالية التقليدية على وشك الأفول، لأن المالية التقليدية هي الأخرى تشهد تغييرات أساسية. فلقد شهد العالم تناقصاً في الإقبال على السندات، وزيادة في الإقبال على الشراكة على مستوى الاستثمارات العالمية والمحلية (ميراخور ٢٠٠٧). فقيام هذه المؤسسات باستثمار جزء من أموالها في مجال البحث العلمي من الممكن أن يساعدها على إبداع وابتكار منتجات جديدة تستجيب للاهتمامات التي تشغل بال الإنسانية. إن هذه الاهتمامات والمشاغل مرتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن، وهي أهداف استرشدت بمعالمها المالية الإسلامية أكثر من ألف سنة الماضية. إن هذا الوضع من شأنه أن يمنح صناعة المالية الإسلامية ميزة أكبر على نظيرتها التقليدية. فستكون هذه الصناعة في وضع يسمح لها باقتناص الفرصة، بالنهل بعناية من ماضيها الإسلامي مع النظر في المستقبل البعيد لإصدار منتجات مالية عادلة قائمة على مبدأ الشراكة. من سيقوم بهذه المهمة غير الجيل الجديد من الباحثين؟

أفق أكبر ومدى أرحب

إن إطار الاقتصاد الإسلامي أشمل من القضايا المالية، كما أشرنا سابقاً فإن البحث الجديد سيغطي جميع المجالات الاقتصادية للإنسان ولن يكون قاصراً على واحد دون غيره. هناك مشاغل واهتمامات مشتركة بين البشر من قبيل إحداث التوازن المطلوب مع المحيط، وكذا التوازن بين الأمم وفي داخلها، من أجل توفير متطلبات المعيشة اللازمة للأفراد. إن الواقع القائم يعاني من اختلالات كبيرة، وهو ما يفرض جملة من التحديات من قبيل كيف يمكن الوصول إلى وضع لا يمكن تجاهل حاجيات أي فرد؟ في الوقت نفسه، كيف يمكن العمل على تقليل مستويات الفجوة الحالية بين الغني والفقير؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن تحقيق ذلك من غير المجازفة بالحرية؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها بطريقة مقبولة للجميع هو التحدي الحقيقي. لقد كان التحدي موجوداً أيضاً عند ولادة الاقتصاد الإسلامي، لكن لسبب ما، لم ينل هذا التحدي الأولوية الكافية.كل الأديان وخاصة الإسلام كانت صديقة للفقراء. هذا الوضع لا يمكن أن تدعيه اهتمامات الاقتصاد الإسلامي الحالية. فالمؤسسات الأكثر صداقة والتصاقاً بالفقراء مثل الزكاة، والصدقات، والأوقاف، عانت من الضعف والتشتت. أما جوهرة الاقتصاد الإسلامي في الزمن الراهن: الصيرفة والمالية الإسلامية فقد أثبتت عدم جدواها لقطاع الفقراء.

إن الحكمة القديمة ترشد إلى أن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والحد من مستوى الفقر، فكلما كان هناك نمو اقتصادي كلما قل الفقر، لكن العديد من دول آسيا وإفريقيا حققت نمواً اقتصادياً وتطورت، غير أن هذا لم ينعكس على تحسين حال الفقراء. إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت على مستوى العالم، فحتى دول الشمال المتقدمة لا يمكن أن تفاخر بتقديم شيء يذكر في هذا المجال. إنها "التنمية" بدون "التزكية"، زيادة في المادة من غير أن ينعكس ذلك إيجاباً على رخاء البشر؛ جميع البشر. إن الاقتصاد الإسلامي يهتم بالإنسان، كما يهتم بالواقع، إنه يغرس معاني الشراكة من غير تخل عن روح المقاولة. لكن ما حقق على أرض الواقع خلال نصف القرن الماضي لم يكن له كبير صلة بمضمون هذه الرسالة، حيث لم يلتفت الأعوان الاقتصاديون لذلك، أما الساسة فكانوا يشيرون إليها على خجل، من جانب آخر، فإن الواحد لا يكاد يعثر إلا على النزر اليسير من الأبحاث والمنشورات التي تبرز هذه الجوانب.

هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بقوة الطرح الإسلامي، فالذي يركز على أهمية إدخال الحوافز والأهداف في نماذج التنمية لا يجب نعته بأنه "مثالي"، فليس القصد من إبراز هذه الجوانب التركيز عليها بمفردها، بل ولا حتى إعطائها أكثر من حجمها، لكن من المؤكد أنها تلعب دوراً تم إهماله في طرحنا الحالي. لقد تم التركيز على هذه الجوانب في ظل الدعوات

المرفوعة بشأن المخاطر التي تـــهدد البيئة، والفروقات التي ازدادت بين البشر. مرة أخرى فإن إدخال هذه العوامل تتطلب اقتصاديين إسلاميين ينهلون من الماضي ويتطلعون للمستقبل؛ النظـــر للماضي بغرض الإلهام والإرشاد، والتطلع للمستقبل من أجل محاولة إيجاد نماذج جديدة ومبدعة للتصدي للتحديات الجديدة للمستقبل. إن أجندة البحث في مجالات الحد من الفقـــر والتنميـــة لهـــا أهمية على المدى البعيد أكبر بكثير من أجندة البحث في المالية الإســـلامية، لأن هـــذه الأخيـــرة يجب أن تطرح على أساس أنـــها مسعى "للتنمية" و"التزكية" لعموم القاطنين فـــي هـــذه القريـــة الشاملة، وليس لخصوص الدول والجاليات الإسلامية.

إن على الجامعات ومراكز الأبحاث مسؤولية كبرى في التركيز على الأجندة الثانية؛ الحد من الفقر وتحقيق التنمية، لكن يجب أن لا تكون المؤسسات الإسلامية غير مكترثة بـــالأمر، لأن هناك ترابطاً بين الأجندتين، لأن تحقيق واحدة لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأخـــرى. فـــي هـــذا الإطار يمكن توجيه الباحثين الشباب للقيام بأبحاث في مجالات الحد من الفقر، وتحقيـــق النمـــو الاقتصادي، إذا كانت لديهم الدراية الكافية بملابسات الواقع الجيو-سياسي. إنـــه لـــيس صـــراع الحضارات بقدر ما هو تغييرات حضارية مطلوبة على مستوى كبير للنفاذ لكافة الحضارات، إنه لمحل للفخر والاعتزاز أن يشارك المرء بمساهمات في مثل هذه المجالات، فالزمن الذي نمر به ليس عادياً بكل المقاييس.

إن الناس تحركهم وتؤثر فيهم الأفكار أكثر من الأموال. ولكي تكون مؤسســـاتنا مـــؤثرة، وصاحبة رسالة ومهمة، يجب التأكيد على أن الترتيبات المؤسساتية مهما كان حجمهـــا ودرجـــة كفاءتـــها لايمكن أن تؤتي أكلها ما لم تكن أهدافها الداخلية مناسبة لهذه التطلعـــات. إن الوصـــفة التي أقترحها لتكوين جيل جديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي تتلخص في: معـــاودة الكرة وإنعام النظر في التحديات، وتسليط الضوء على قوى ووعود الإســـلام، والتأكيـــد علـــى خطورة الوضع الراهن الذي تمر به البشرية، ومكافأة من يتصدون لهذا الغرض النبيل.

كيف يمكن رفع جودة منتجات البحث في الاقتصاد الإسلامي؟

سنتولى ها هنا الإجابة على السؤال الثاني المتعلق برفع الجودة في مجـــال البحـــث فـــي الاقتصاد الإسلامي. إن مستوى جودة البحث يتوقف على عوامل عدة منهـــا؛ كفـــاءة الباحـــث، ومقدار الجهد الذي يبذله/تبذله، ومقدار الإرشـــادات والنصـــائح التـــي يقـــدمها المشـــرفون أو المحكمون. لكن قبل ذلك يجب الحصول على اهتمام عدد من العلماء المقتدرين بـــهذا الأمر. إذا استطعنا تحقيق هذا الغرض الأخير بحصول اهتمام عدد كبير مـــن العلمـــاء المقتـــدرين، فإننـــا

نستطيع توفير مجال واسع لأنفسنا في اختيار المناسب من هذا العدد، وإذا لم نستطع فسنواجه مرحلة جمود المتمثلة في العودة لنفس المجموعة مرات ومرات.

إننا نقترح أن نوسع مجال البحث عالمياً للعثور على اقتصاديين، وطلاب اقتصاد، والمتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى. إن تحقيق هذا الأمر ممكن بسبب القضايا المصيرية المشتركة التي تهم البشر جميعاً كما أشرنا فيما مضى عند الإجابة على السؤال الأول: إنه مسعى من أجل عدالة اجتماعية، وضرورة المحافظة على المحيط الذي نمو ونترعرع في جنباته. إن هذا الأمر ينطبق على جميع الأعمال، سواء كان ذلك مرتبطاً بقراءة مجلاتنا أو منشوراتنا (بما فيها تلك التي على صفحة الإنترنت والمدونات)، أو مراجعتها وتحكيمها، لا ينبغي بحال حصر مجال تحركنا على نطاق تواجد المسلمين فحسب، بل يجب أن يكون الأمر أشمل من ذلك. يجب أن يكون التوجه الجديد منصباً بقدر كبير على "عولمة" الاقتصاد الإسلامي، بدل "أسلمة" الاقتصاد.

إنني أقترح عقد ندوات علمية مصغرة لا يتجاوز عدد الحضور فيها عشرين عالماً لا أكثر، في بلاد مختلفة بما فيها أوربا وأمريكا، يجب أن لا يقل عدد الحضور الجدد في كل لقاء عن النصف؛ أي نصف الحاضرين. يجب أن تعطى الأولوية في حضور مثل هذه الندوات للشباب، والهدف من اللقاءات هو الكشف عن العلماء المقتدرين. أما فيما يتعلق بموضوعات هذه الندوات، فيجب تجنب موضوعاتنا التقليدية، وطرح ما هو متداول الآن، من أجل تحقيق هذا الغرض، فإني أقترح تكليف أحد الباحثين بعمل مسح للندوات والمؤتمرات الاقتصادية التي عقدت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في بقاع مختلفة من العالم –أوربا وأمريكا، واليابان، والصين، والهند، وجنوب شرق آسيا.

بعد اختيار الباحثين ذوي الكفاءة العالية، اعتماداً على الطريقة السابقة، علينا بعد ذلك دعوتهم لتقديم مقترحات بحثية، في الوقت نفسه يجب علينا أن نحدد قائمة بالموضوعات التي نرغب إجراء بحوث فيها، وإرسالها لعلماء لهم وزنهم العلمي، بمجرد اختيار موضوع البحث، وتعيين الشخص الذي سيقوم به، لا بد من رصد منحة مالية معتبرة لتمكينه أو تمكينها من إتمام البحث المطلوب. موازاة مع الترتيبات الموجودة حاليا، يجب العمل على إيجاد نوع جديد من المنح. وبعد الموافقة على مشروع البحث يجب أن تعطى الحرية الكاملة للباحث أو الباحثة لإتمام بحثه ودراساته في الأماكن التي يختارها أو تختارها.

لا بد من إرسال البحث بعد استلامه إلى مستشارين أو محكمين، هؤلاء يجب أن يكونوا مختارين بعناية، وأن تدفع لهم مبالغ مجزية، ويجب أن ترسل ملاحظاتهم التي يبدونها بعد ذلك للعالم الذي أعد البحث، وبعد استكمال الخطوات اللازمة ليكون البحث في المستوى المطلوب، يجب العمل على نشره وفق الطرق وعبر القنوات المعروفة، يجب التأكيد على أن النشر في مجلات علمية معروفة، أو معاهد ومراكز مرموقة، له الأثر الكبير بالنسبة للباحث، أكثر من المال.

أعتقد أن هذه هي الخطوات الأولية التي من شأنها أن تساهم في رفع جودة البحث العلمي الذي نرنو إلى تحقيقها، كما أعتقد أن الكثير يؤمّل من الاقتصاديين والعلماء المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى، أكثر مما يتوقع من المتخصصين في الفقه والعلوم الإسلامية الأخرى. كما أن الباحثين الجيدين هم أولئك الذين يتقنون العربية والإنجليزية، ولكن نظراً لقلة هذا النوع من الباحثين فإن الذين تلقوا تعليمهم باللغة الإنجليزية من الاقتصاديين وغيرهم من الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى مع إمكانية استفادتهم من المصادر الإسلامية من خلال الترجمة، فإنهم سيكونون أكثر إنتاجية ممن لا يستطيعون قراءة الإنجليزية أو أية لغة غربية أخرى. بالنسبة للعلماء الذي يجيدون العربية يمكن توجيههم إلى أبحاث تتعلق بالتاريخ الإسلامي كما هو موضح في مقاطع مختلفة من هذه الورقة، كما يمكن تسخير أبحاث هؤلاء في مجالات ميدانية متعلقة بالأفراد، والعائلات، والجاليات المسلمة. كما أشرنا في إحدى فقرات هذه الورقة فإن الأبحاث الميدانية في هذا الحقل يمكن أن يعتمد فيها على المقابلات أو الاستبيانات، أما الموضوعات فيمكن أن تتناول السلوك الاستهلاكي، وطرائق الاستثمار، وإدارة الأوقاف، أو الظروف الاقتصادية للأفراد (مستوى الفقر، أسباب الفقر، إلخ).

كيف يمكن استخدام الأموال المخصصة للبحث في مجال الاقتصاد الإسلامي؟

إن طرح مثل هذا التساؤل يوحي بأن الحديث منصب حول مركز بحثي أو معهد معين. على خلاف ذلك، فإن السؤال الطبيعي من المفترض أن يكون بالشكل التالي: كيف يمكن تجنيد الموارد المالية اللازمة لدعم أبحاث الاقتصاد الإسلامي؟ بما أننا قد أجبنا على هذا التساؤل في مقطع سابق من هذه الورقة، فإننا سنجيب على التساؤل بالشكل الذي طرح به أولاً.

يقف على رأس قائمة عناصر الإنفاق في مجال البحث عنصران هامان وهما؛ الحوافز المقدمة للباحث، وما يتم تزويده به من معطيات ومواد مثل المراجع المطلوبة، الأعمال الحالية التي لها صلة بالبحث، والمعطيات الميدانية أو التاريخية التي ستساعد الباحث في إنجاز مهمته.

بالنسبة للأبحاث التي سينجزها الباحثون من منازلهم فإن هذا الأمر يتطلب تـهيئة مكتبة مناسـبة لمتطلبات البحث، غير أن الباحث النجيب يستطيع أن يحصل على ما يريد من أي بقعة في العالم من خلال الانترنت أو الخدمات المكتبية. إن مكان تواجد الباحث لم يعد يشكل عائقاً في البلـدان المتقدمة على أقل تقدير. من جانب آخر، بالنسبة للبحث المنزلي، أي الذي ينجزه الباحـث مـن بيته، فإن الأمر يتطلب توفير خدمات انترنت سريعة على مدار اليوم والأسبوع.

الجانب الآخر الذي يكتسي أهمية بالغة هو أعمال السكرتارية التي يجب أن تـؤدى بكـل مهنية وكفاءة، خاصة ما يتعلق باتصالات الباحث بالعلماء والباحثين والرد عليها. إن الذي يدرك الأهمية البالغة لهذا الأمر هم أولئك الذين تعاملوا مع مراكزنا ومعاهدنا فشعروا من خلال ذلـك بمدى الإحباط الكبير الذي يصيب الفرد من خلال التعامل معهم، خاصة ما يتعلق بالتـأخير فـي الرد، والنقص الكبير في المدد اللوجيستي. إن هذا الوضع المتدني يتطلب تخصـيص المـوارد المالية والبشرية اللازمة لإصلاحه والارتقاء به إلى مستوى التطبيقات الأكاديميـة العاديـة فـي الدول المتقدمة.

أخيراً وليس آخراً، إنه أمر مسبب للإزعاج والإحباط أن يجد العلماء أبحاثهم قد أخرجـت بطريقة غير لائقة عند طباعتها، وما يزيد الألم أكثر هو ترادف هذا الوضع مع آليـة التوزيـع الرديئة، هذا إن وجدت، مما يحول بين وصول البحث ونتائجه وبين المهتمين به سـواء كـانوا أقراناً أو غيرهم. فبعد أن يتلقى الباحث المقابل المادي المخصص له، ويحصـل الناشـر علـى حقوق النشر الكاملة، لا يتمكن الباحث بعدها فعل أي شيء لإصلاح هذا الوضـع، إن النتيجـة الحتمية لهذا الوضع هي فقدان ذلك الباحث، فمن الممكن أن يمتنع أو تمتنع عن القيام بأي بحـث إذا طلب منه/منها ذلك في المستقبل. كما نخسر أيضاً الزخم الذي يمكن أن يدفع بأعمالنا للأمـام إذا كانت : أولاً – الأبحاث تنشر فوراً وبدون تأخير بعد أن تقبـل، ثانيـاً – ترسـل للمجـلات العالمية المعروفة من أجل المراجعة، ثالثاً – متوفرة في السوق من خلال آلية فعالة [مثل آمزون أو موزعون آخرون].

إننا نقترح تشكيل لجنة من خبراء ومختصين في تسويق مثـل هـذه المنتجـات العلميـة والأكاديمية ليتم عرض هذا الإشكال عليهم من أجل تقديم تصوراتـهم و مقترحاتـهم لتطـوير الوضع الراهن. دعني أزيد الأمر وضوحاً: إن عدم توافر الأبحاث الحالية والقديمة فـي مجـال الاقتصاد الإسلامي يمثل أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في جودة الأبحاث في هذا المجـال. إن تخصيص الموارد المالية الكافية لتحسين الوضع في هذا المجال سيكون لـه المـردود المرجـو والأثر الكبير في دفع عجلة الأبحاث إلى الأمام.

المراجع

Mirakhor, Abbas (2007) Islamic Finance and Globalization: A Convergence? London. Presented at Islamic Finance and Investment World Europe, 25-27 June.

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (2006) Shariah, Economics and the Role of Shariah Experts. Available at the author's website <www.siddiqi.com/mns>

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (1988) Muslim Economic Thinking, Leicester, The Islamic Foundation

Proposed Strategic Vision
For Future Research in Islamic Economics

Islamic Economics Research Centre
King Abdul Aziz University – Jeddah – KSA.

Abstract. This paper proposes a tentative strategic vision for research in Islamic Economics. It identifies the current state of the world economic scene, and argues that the world is in a state of disarray. It needs a reform agenda to correct the imbalances and create a healthy atmosphere that lays the ground for a solid platform upon which the betterment of mankind can be attained. It goes on to argue further that Islamic Economics (IE) can be a viable paradigm. This is because IE incorporates values that are endurable, universal and suitable for the whole human race. However, the task is not easy and the road ahead is cumbersome. Unless IE is ready for the task by addressing the problems of mankind regardless of faith color and race, and making the necessary adjustments from within to build on what has been achieved in the Islamic world and from other parts of the world as well, the task might not be accomplished effectively. The proposed research agenda has to be carried out in an innovative and creative way. Hence the paper identifies some of the shortcomings that the current and previous literature in IE suffers from. In addition, the paper tries to answer specific questions relating to research quality, new generation of researchers in IE, and the allocation and mobilization of funds.